

تصريح صحفي

في إيضاح بشأن ما تناولته بعض وسائل التواصل الاجتماعي حول قرار مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بخصوص رواتب العاملين في البنك، أكد الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي رئيس مجلس إدارة البنك أهمية السياق التاريخي والموضوعي لذلك القرار باعتباره تجسيداً للتدرج في صرف المكافأة الشهرية المعتمدة منذ عام ٢٠٠٧ ضمن نصوص الكادر الخاص المعتمد من مجلس الخدمة المدنية في ذلك العام لموظفي بنك الكويت المركزي. وبوجه خاص فإن تلك المكافأة الشهرية معتمدة منذ اعتماد الكادر في عام ٢٠٠٧ وارتأى البنك المركزي حينئذٍ التدرج في صرفها لمواكبة مستجدات الأوضاع في مجال تعزيز قدرة البنك المركزي على المحافظة على كوادره الوطنية المتخصصة إلى جانب استقطاب الكفاءات الوطنية المتميزة من حديثي التخرج. وتزداد أهمية هذه الاعتبارات في ضوء إنشاء العديد من الهيئات والأجهزة الحكومية وغير الحكومية في السنوات العشر الأخيرة بما تمنحه من إمتيازات مالية ووظيفية مجزية، الأمر الذي برزت معه الحاجة للحيلولة دون إستمرار ما ترتب على ذلك من تسرب للعديد من الكوادر الوطنية المتخصصة من البنك لتلك الجهات.

وفي هذا الخصوص يجدر بالذكر ما أشارت إليه التقارير المتعاقبة لديوان المحاسبة بشأن أهمية تكثيف الجهود في البنك المركزي للحد من حالات تسرب الكوادر الوطنية المتخصصة إلى خارج البنك. إضافة لذلك وأخذاً في الاعتبار تحديات الأوضاع المالية التي يمر بها الاقتصاد الوطني - إلى جانب التزام البنك المركزي بمجموعة الإجراءات التي وضعتها وزارة المالية الرامية لترشيد النفقات - فقد جاء قرار مجلس إدارة بنك الكويت المركزي المشار إليه على نحو ملائم ومتوازن دون مبالغة وبما لا يستنفد كامل مساحة الحركة المعتمدة والمتاحة منذ عام ٢٠٠٧ التي يوفرها الكادر الوظيفي المعمول به منذ ذلك الحين.

واختتم المحافظ تصريحه بالإشادة بالدور الذي تضطلع به الكوادر الوطنية في البنك بتفان وتميز في خدمة الاقتصاد الوطني، وعزم البنك مواصلة سعيه الدؤوب لتوفير وتكريس أجواء العمل المحفزة لعطاء من كوادره في مختلف مجالات عملهم، والتأكيد على أن قرار مجلس إدارة البنك قرار مستحق في توقيتته، وصحيح في أسانيده، وملائم في تدرجه.

٢٠١٧/١١/٥